اذا خرج الامام اي صعد المنبر للخطبة يوم الجمعة لما روي عن اكابر الصحابة
كالخلفاء الراشدين وغيرهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام
وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا حققه قاضيخان وصاحب الملاصة
وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره بحر لان الاخذ في الاقامة مما يشرع الامام في الصلوة
وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد
على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدرك قبل الركوع في الركعة
الاولى ذكره السرخسي وغيره لان التحية بل يركع بغير ذلك اذا كان يصلي عاما للصف
او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد السفلي اذا كان الامام في العلوي
وبالعكس او خلف اسطوانة فان كان قد شرع في صلوة التطوع قبل خروج
الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت تحية المسجد
او نفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين وقيل اربعا
قال الزعفراني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر انه
يسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيدها بالسجدة اضاف
اليها الرابعة وسلم خفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه
يرجع الى بيته بعد ما كان بقي بالاول واليه مال السرخسي والبقالي قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام انه الاوجه ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيدها
بالسجدة واختلف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو
الاوجه على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على رأس الركعتين قيل لا يلزمه قضاء
شيء وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضي اربعا في اي حال
قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوة العيدين
وبعدها على ما فصلناهما وكذا بعد خطبتها في الاصح على الاصح ولا يكره بعد رجوعه منه

وكذا

وكذا يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء وكذا عند
الخطبة في الحج للاخلال بالاستماع والانصات في الكل ولو شرع في صلوة التطوع
في الاوقات الثلثة فالافضل له ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه تخلصا
عن الكراهة ولو لم يقطع بل اتمها فقد اساء واثم لمخالفة التقي ومع هذا
لا شيء عليه اي ليس عليه اعادة ما صلى لانه اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة
في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها
ثم افسدها لزمه القضاء وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها لانه اذا لزم
قضاء ما شرع فيه في الاوقات الثلثة وافسد مع ان كراهتها اشد فلزم
ما شرع فيه في الوقتين المذكورين ولو افتتح النافلة في وقت مستحب غير مكروه
ثم افسدها او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد
طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضاها صحت مع
الكراهة وسقطت عنه وكذا سائر الاوقات الكراهة ما عدا الثلثة فانها لا تسقط
عنه بقضائها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر
لامره من كراهة قضاء ما لزم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط
عن بعض المشايخ انه ان خاف ان لا يدرك الفرض او صلى السنة فالاحسن
ان يشرع في السنة ويكبر لها بتكبيرة اخرى للفريضة فيخرج من السنة فيصير
شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير محرزا ما عمل الى الان لعدم
الفائدة في ذلك لانه لو سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضائها بعد
صلوة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس
على حال فهو غير ما بالسنة كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف وقيل
يقضيها بعد صلوة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه